

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

تهرب السلطات الإقليمية من الرد الصريح عن تعرضات التعاونيات الفلاحية بجرسيف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أن العديد من التعاونيات الفلاحية على مستوى إقليم جرسيف سبق لها أن وجهت إليكم تعرضات حول طريقة التصرف في الترخيصات والأكرية المتعلقة باستغلال أراضي جماعية داخل الوعاء العقاري للجماعة السلالية هواره أولاد رحو، ملتزمة منكم التدخل لوقف كل الإجراءات التي اتخذت بهدف منح الترخيصات والأكرية المتعلقة باستغلال أراضي جماعية داخل الوعاء العقاري للجماعة السلالية هواره أولاد رحو، وفي مقدمتها الأراضي المخصصة للزراعة والرعي، وتمكين الجمعيات والتعاونيات من المشاركة في القرار وفق ما يكفله الدستور.

وحيث أنه مؤخرا، وتحديدًا بتاريخ 05 فبراير 2019 وجهت السلطات الإقليمية مراسلة موحدة إلى جميع التعاونيات المعنية بالتعرضات الموجهة إلى المصالح المركزية لوزارة الداخلية/ المفتشية العامة للإدارة الترابية، تخبرها أن استغلال الأراضي الجماعية يخضع لظهير 27 أبريل 1919 وظهير 06 فبراير 1963 والدوريات الوزارية الصادرة في هذا الشأن، وأن خلق مشاريع استثمارية يخضع لشروط محددة في دليل كراء الأراضي الجماعية الصادر عن مديرية الشؤون القروية. وحيث أن هذا الجواب معروف لدى الجميع، ولا يحمل أي جديد بشأن أسباب التعرضات المذكورة.

وحيث أن التعرضات برمتها تركز على سبعة أسئلة واضحة، وهي:
الاستثمار ينبغي أن يكون في سياق ما جاء على لسان جلالة الملك نصره الله في خطابه والذي أكد فيه على انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية، وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدور الهام للطبقة الوسطى في المدن، وهذا التوجيه يتطلب استثمار الفلاح القروي لأرضه وليس جلب المستثمر من المدينة نحو القرية وتكريس استبعاد الفقراء.
الاستثمار لا ينبغي أن يكون على عاتق الاستغلاليات الموسمية لذوي الحقوق الضعاف بعد تهجيرهم منها قسرا.

الاستثمار لا ينبغي أن يكون على عاتق المراعي على اعتبار أن إقليم جرسيف يغلب عليه الطابع

الرعي، وهو استغلال جماعي لذوي الحقوق.
الاستثمار لا ينبغي أن يساهم في كساد منتوج الزيتون، والتي تراجعت أثمانه برسم الموسم الجاري بنسبة تتجاوز 60 %، حيث وصل إلى 3.00 درهم/كغ، مما يجعل مستقبل الفلاحين الصغار في مهيب الريح.
الاستثمار لا ينبغي أن يؤثر على الفرشة المائية بالمنطقة، والتي تشهد توالي سنوات الجفاف ونضوب الآبار.
الاستثمار يجب أن يفتح للجميع وعلى قدم المساواة، وليس عبر الانتقائية وإرسال عدد محدود من الملفات إلى الإدارة المركزية في سرية تامة والاحتفاظ بمئات الطلبات على مستوى العمالة.
الاستثمار ينبغي أن يشمل ساكنة حوض تاركاومادي والمعتلين والمعاقين اعتبارا لوضعهم الاجتماعي الهش وليس أباطرة العقار.
وحيث أن جواب السلطات الإقليمية هو مجرد تذكير بالقوانين والمساطر المعمول بها، ولا يتضمن أية إجابة حول التعرضات.
لذا أسألكم السيد الوزير المحترم:
ما هي أسباب ومبررات تهرب السلطات الإقليمية من الرد الصريح عن تعرضات التعاونيات الفلاحية بجرسيف؟
وما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتك من أجل وقف العبث المستشري في الأراضي الجماعية بجرسيف؟ والآجال الزمنية المطلوبة لذلك؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بعزيز سعيد